الصباح الاقتصادية
12
العدد 3691 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 19 شوال 1441 - الموافق 11 يونيو 2020
Thursday 11 June 2020 - No.3691 - 13 th Year

مؤشرات البورصة تتكبد خسائر كبيرة.. وأصابع الاتهام تشير لـ «اتحاد المصارف»

أنهت بورصة الكويت جلسة أمس الأربعاء متراجعة بشكل كبير على مستوى كافة المؤشرات، لتقطع بذلك سلسلة الارتفاعات التي شهدتها طوال الجلسات الأربع الأخيرة، بعد إعلان اتحاد المصارف عن وقف البنوك الكويتية للتوزيعات النقدية خلال 2020.

وهبط المؤشر العام للبورصة أمس بواقع 1.51 بالمائة، كما تراجع السوق الأول 1.75 بالمائة، وانخفض المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» بنسبة 0.86 بالمائة و1.29 بالمائة على الترتيب.

وشهدت البورصة أمس قفزة في التداولات تعد الأنشط منذ 19 مارس الماضي، حيث ارتفعت السيولة أمس 45.8 بالمائة إلى 72.22 مليون دينار، وزادت أحجام التداول 31.2 بالمائة إلى 317.75 مليون سهم.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات انخفاضا أمس بصدارة البنوك الذي تراجع 2.43 بالمائة، بينما ارتفع قطاعا الاتصالات والصناعة فقط بنسب بلغت 0.23 بالمائة و1.03 على التوالي.

وجاء سهم «المصالح» على رأس القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 17.37 بالمائة، فيما تصدر سهم «الفجيرة» القائمة الخضراء بنمو قدره 9.09 بالمائة.

وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 16.44 مليون دينار مُتراجعا 2.25 بالمائة، بينما تصدر سهم «أهلي متحد – البحرين» نشاط الكميات بتداول 32.91 مليون سهم مُتراجعا 1.09 بالمائة.

أبرز ما حدث أمس، والذي اعتبره محللون عاملاً رئيسياً ومباشراً في هبوط البورصة، هو إعلان اتحاد مصارف الكويت خلال التداولات عن عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020 في ظل أزمة كورونا المستجد.

وفي هذا الصدد، قال مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال نواف العون إن قرار اتحاد المصارف في هذا التوقيت غريب ومتسرع وغير منطقي، خصوصا وأن البنوك الكويتية لديها ملاءة مالية جيدة وأن تأثير أي أزمة كجائحة كورونا محدود ولا ننسى بأن لجنة التحفيز الاقتصادي والمشكلة من قبل مجلس والتي يشغل رئاستها محافظ البنك المركزي كانت تتغنى بمتانة الوضع المصرفي في دوله الكويت.

وأوضح العون أن البنوك الكويتية أشارت من قبل أن لديها من الملاءة المالية ما يجعلها قادرة على إقراض الحكومة 20 مليار دينار، وبالتالي فإن مثل هذا القرار يجعل الوضع المصرفي مهزوز ومنزوع الثقة بسبب تضارب المواقف والقرارات.

وبين أن الحكومة الكويتية أعطت نوع من التحفيز لدعم شريحة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتضررة من عملية الإغلاق الاقتصادي فرصة للبنوك من خلال إقراضها بتمويل ميسر على أن تتحمل الحكومة جزء من فوائد تلك القروض وهذا ما يجعل البنوك المستفيد الأكبر من تلك المساهمة الحكومية تجاه هذه الفئة، ومن المستغرب أيضاً أن يكون تصريح كهذا يأتي بشكل غير واضح من عدم نية توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة للمساهمين.

وأكد العون أنه لا يوجد ما يمنع أن تكون هذه التوزيعات مقتصرة على الأسهم المجانية (المنحة) كنوع من التعويض للمساهمين، ولا ننسى ان معظم البنوك خلال السنوات الأخيرة السابقة قد قامت بزيادة رؤوس أموالها ما يجعلها بوضع أفضل مما هي عليه الآن رغم جائحه كورونا.

وأشار العون إلى أن جميع تلك القرارات ستخضع لموافقة الجمعيات العمومية والتي بيدها أن تغير من هذا الأمر إلا إذا كانت الحكومة قد أعطت الموافقة المبدئية للبنوك لتفعيل مثل هذا القرار.

وكان اتحاد مصارف الكويت اعلن عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020 لتعزيز قدرات القطاع المصرفي للقيام بدور الوساطة المالية وضمان انسياب السيولة واستمرار دوران عجلة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية لحين تجاوز الظروف الحرجة بسبب جائحة (كورونا المستجد – كوفيد 19).

وقال الاتحاد في بيان صحفي أمس الأربعاء ان هذا الاعلان يأتي عقب لقاءات دورية مع بنك الكويت المركزي لمتابعة شؤون القطاع وتعزيز متانته في ظل تداعيات الجائحة وآثارها التي تطال جميع القطاعات الاقتصادية.

واوضح ان هذا الاعلان يأتي تماشيا مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تتطلب في مقابل تخفيف المتطلبات الرقابية على القطاع المصرفي التي طبقها بنك الكويت المركزي لمواجهة الأزمة ان تقوم البنوك بإجراءات موازية لاسيما في مجال المحافظة على مستويات السيولة الكافية لمنح التمويل في مثل هذه الظروف.

وافاد أن البنوك الكويتية انتهجت على مدى عقد كامل سياسات استباقية بناء على توجيهات البنك المركزي ما أثمر بناء مصدات تحوطية مكنتها من مواجهة الأزمة من موضع قوة وأتاحت لها القيام بدور حيوي في مساندة القطاعات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني ودعم جهود عبور الأزمة والتعافي الاقتصادي.

واشار الاتحاد الى ان هذا التوجه سوف يساهم في دعم التصنيف الائتماني للبنوك الكويتية ويعزز قوة مراكزها الائتمانية فضلا عن أن ذلك يتوافق مع التوجه العالمي المطبق لمواجهة تداعيات (كورونا) على مختلف القطاعات الاقتصادية.

جلسة حمراء للبورصة

«أوابك» تعقد اجتماعها الـ 104 عبر تقنية الاتصال المرئي

يعقد مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) اليوم الخميس اجتماعه ال104 (على مستوى مندوبي الوزراء) عبر تقنية الاتصال المرئي برئاسة ممثل الجزائر في المكتب التنفيذي للمنظمة الدكتور مجلد ميلود باعتبارها دولة الرئاسة لهذا العام.

وقال الأمين العام ل(أوابك) علي بن سبت في تصريح صحفي أمس الأربعاء ان جدول أعمال الاجتماع يتضمن مجموعة من المواضيع ذات الصلة بأعمال وأنشطة المنظمة وهي المصادقة على الحسابات الختامية للمنظمة (الأمانة العامة والهيئة القضائية) لعام 2019 واستعراض نشاطات الأمانة العامة للمنظمة خلال النصف الأول من 2020.

وذكر بن سبت ان هذا الاجتماع سيسبقه الاجتماع ال156 للمكتب التنفيذي الذي سيعقد ايضا عبر تقنية الاتصال المرئي برئاسة الدكتور ميلود للتحضير لاجتماع مجلس وزراء المنظمة على مستوى المندوبين.

واعرب عن شكره للدعم الكبير الذي تتلقاه الأمانة العامة ل(أوابك) من الدول الأعضاء والذي مكنها من الاستمرار في عملها في ظل أزمة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) متمنيا المزيد من التقدم والنماء للصناعة البترولية العربية.

وأسست (أوابك) عام 1968 وتمارس نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة وهي مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي والامانة العامة والهيئة القضائية ويعد مجلس الوزراء السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها.

وتضم منظمة (أوابك) في عضويتها اضافة الى الكويت (دولة المقر) كلا من السعودية وليبيا والامارات وقطر والبحرين والجزائر ومصر وسوريا والعراق.

«البنك الأردني ـ الكويتي» يعتمد حلول «سيتركس» للتكيّف مع وضع العمل الجديد

البنك الأردني الكويتي

ادى تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد19-» (COVID-19) إلى تغيير الطريقة التي تمارس بها الشركات أعمالها في منطقة الشرق الأوسط. وأحد أكبر البنوك في الأردن يستخدم حلول شركة «سيتركس» للتكيّف مع واقع العمل الجديد الذي فرضه انتشار الفيروس.

قام البنك الأردني الكويتي (JKB) بتطبيق حلول سطح المكتب والتطبيقات الافتراضية من «سيتركس» Citrix® Virtual Apps (and Desktops عبر مختلف فروعه والبالغ عددها 64 فرعا والموزعة في جميع انحاء الأردن بالإضافة إلى فرعه الموجود في قبرص، مما سمح له بالبقاء في حالة عمل وتقديمه الخدمات المالية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تدير عمليات الاستيراد الهامة ومواصلة التداول بسلاسة خلال فترة الإغلاق التي تشهدها البلاد. وعند رؤيته للاحداث العالمية تتكشف حول واقع انتشار الفيروس وإدراكا منه بان الغلبية موظفيه بحاجة إلى العمل من المنزل، تحرك البنك الأردني الكويتي بسرعة لتطبيق حلول سطح المكتب والتطبيقات الافتراضية من «سيتركس» جنبا إلى جنب مع البنية التحتية لحلول التحكم بتسليم التطبيق من «سيتركس» Citrix Application Delivery Controller (ADC)) لضمان استمرارية عملهم في بيئة آمنة وموثوقة ومواصلة دعم عملاء البنك من شركات قطاعي التجزئة والخاص.

تم تطبيق الإغلاق الكامل في الأردن منذ 21 مارس الماضي وبأشعار مسبق قصير نسبياً. هذا الأمر دفع بالبنك الأردني الكويتي للتصرف بسرعة لضمان وصول عملائه إلى الخدمات النقدية والمالية اللازمة لإدارة احتياجاتهم المالية الشخصية وعملياتهم التجارية خلال حالة عدم اليقين والوعي الناتجة عن تفشي الفيروس المستجد.

وبمساعدة «برو تكنولوجي» (PRO TECHnology) الشريك الذهبي لـ «سيتركس» (Citrix)، اكتمل تنفيذ واعتماد حلول سطح المكتب والتطبيقات الافتراضية من «سيتركس» لجميع الموظفين المعنيين بتنفيذ مهام حرجة وحساسة عن طريق تنفيذ سياسات العمل عن بُعد.

وفي هذا الصدد، قال خالد الرشدان، الرئيس التنفيذي لشركة «برو تكنولوجي» (PRO TECHnology): «تحتاج كل مؤسسة إلى وضع خطة لضمان استمرارية أعمالها وبالتالي مواصلة عملياتها التجارية بغض النظر عن فترة الارتباك الحاصلة، وذلك لضمان إنتاجية المستخدمين مع ضرورة المحافظة على مستوى عالي من الأمان. وباعتمادنا حلول «سيتركس» (Citrix)، قمنا بتمكين وتعزيز تكنولوجيا المعلومات من أجل تقديم تطبيقات وأسطح المكتب الخاصة بأي جهاز عند الطلب، بالإضافة إلى اعتماد حلول العمل عن بُعد كحل طويل الأمد لمستقبل مختلف جذرياً».

يخطط البنك الأردني الكويتي (JKB) الآن لتوسيع اعتماده حلول «سيتركس» للعمل عن بُعد لتشمل جميع موظفي أقسام المقر الرئيسي، حيث إنها تدرك تماماً بأن العمل عن بُعد هو النوع الجديد من طرق العمل الحديثة والتي قد تستمر بعد انتهاء جائحة «كوفيد19-».

وقد تحدث هيثم البطيخي، رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة لدى البنك الأردني الكويتي، قائلاً: «ينبغي على موظفي خدمة العملاء امتلاك القدرة الكاملة لتزويد عملائنا بأخر التحديثات والأخبار التي يحتاجونها من البنك المركزي الأردني دون انقطاع وفي الوقت الفعلي». في حين يضيف علاء القدومي قائلاً: «وحتى في هذه الأوقات التي تشكل تحدياً بسبب عمل الموظفين عن بُعد، تم الرد على جميع مكالمات العملاء، وهذا كان العامل الرئيسي الذي يميز حلول «سيتركس» (Citrix) عن غيرها».

في حين تحدث كل من علاء القدومي، مدير آمن المعلومات واستمرارية الأعمال، وإبراهيم جاسر مدير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدى البنك الأردني الكويتي، قائلين: «كنا نعلم اننا بحاجة إلى جعل العمل عن بُعد أولوية ملحة، ولهذا السبب، اعتمدنا حلول «سيتركس» (Citrix). حيث بدأت رحلتنا مع «سيتركس» منذ عام 2017، ونعتقد الآن اكثر من أي وقت مضى أن حلهم يمكن أن يغير الطريقة التي نُخدم بها عملائنا خلال هذه الأوقات غير المسبوقة».

توفر «سيتركس» مجموعة كاملة من حلول مساحة العمل الرقمية التي تمكّن الموظفين من أداء أفضل لأعمالهم وبطريقة آمنة ومؤمنة في أي زمان ومكان وبأي جهاز كان. لمعرفة المزيد حول هذة الحلول وكيف يمكن لمؤسستك استخدامها للحصول على السرعة والموثوقية والكفاءة المطلوبة لإدارة الموارد بالطريقة الديناميكية التي تتطلبها البيئات غير المتوقعة ووضع عملك على طريق النجاح في المستقبل.

توفّر تحويل واستلام الأموال ودفع الفواتير بسرعة وسهولة

خدمات «الوطني» الرقمية تلبي احتياجات العملاء وتحفظ سلامتهم

يحرص بنك الكويت الوطني على توفير أحدث الخدمات المصرفية الرقمية لعملائه والتي تلبي احتياجاتهم على مدار الساعة ومن أي مكان وذلك عن طريق برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والعالم مع انتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً وما فرضه من إجراءات احترازية ووقائية.

ومما لا شك فيه أن خدمة الوطني عبر الموبايل باتت الخيار الأول للعملاء في الفترة الأخيرة وذلك أنها مكنتهم من إتمام المعاملات بسهولة من منازلهم. ففي ظل الإجراءات الاحترازية والظروف الاستثنائية تسمح هذه الخدمة لمستخدميها بإرسال واستلام الأموال ودفع الفواتير بطريقة سهلة وسريعة وذلك من خلال خدمة الوطني للدفع السريع وخدمة المدفوعات الإلكترونية. ونظراً للإقبال الشديد على هاتين الخدمتين، فقد عمد البنك إلى زيادة الحد الأعلى للتحويل ودفع الفواتير من خلال الخدمتين وذلك حتى يتمكن العملاء من إجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة من منازلهم.

الشعيبي: نسعى لتطوير برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل باستمرار لضمان تقديم خدمات رقمية وحلول دفع أكثر تطوراً لعملائنا

وحول هذا الموضوع أعلنت هالة الشعيبي، مدير إدارة جودة الخدمة الرقمية في بنك الكويت الوطني قائلة: «تزداد أهمية تحويل واستلام الأموال ودفع الفواتير باستخدام الخدمات المصرفية الرقمية في الظروف الإستثنائية التي نعيشها حالياً، لذلك حرصنا في بنك الكويت الوطني على تطوير الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء وخصوصا من خلال خدمة الوطني للدفع السريع وخدمة المدفوعات الإلكترونية المتوفرة من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل».

هالة الشعيبي

وأشارت الشعيبي إلى أنه وتماشيا مع الظروف الراهنة، فقد قام الوطني بزيادة الحد الأقصى للتحويلات من خلال خدمة الوطني للدفع السريع لتصل إلى 5,000 دينار كويتي يومياً بإجمالي 10 معاملات و10,000 دينار كويتي شهرياً وذلك بهدف خدمة العملاء بشكل أفضل، نظراً للطلب على خدمة الوطني للدفع السريع لما توفره من إمكانية تحويل واستلام الأموال بكل سهولة. وكذلك تمت زيادة الحد الأعلى للدفع من خلال خدمة المدفوعات الإلكترونية يومياً من 250 دينار كويتي إلى 500 دينار كويتي بإجمالي 10 معاملات، وشهرياً ومن 500 دينار كويتي ولغاية 1,000 دينار كويتي.

وتابعت الشعيبي قائلة «يوفر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل أيضاً للعملاء إمكانية القيام بالعديد من المعاملات بسهولة مثل التحويلات المالية المحلية والدولية، إضافة المستفيدين، زيادة حد التحويل الشهري، الاطلاع على سجل المعاملات المصرفية، سداد مستحقات البطاقة الائتمانية فضلاً عن شراء وبيع العملات، حيث بإمكان العميل التحكم بكل هذه العمليات بنفسه وبكل سرعة وسهولة. » وأكدت على استعداد بنك الكويت الوطني لتقديم كافة أنواع الدعم للعملاء وتوفير الخدمات التي تمكنهم من القيام بمعاملاتهم المصرفية بكل راحة من منازلهم، في ظل ما يتمتع به البنك من ريادة في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية ونجاح لاستراتيجيته للتحوّل الرقمي. واختتمت الشعيبي قائلة: «نسعى إلى مواصلة تقديم تجربة مصرفية متكاملة لعملائنا بالتزامن مع حرصنا على الحفاظ على سلامتهم في ظل الظروف الحالية، كما نعدهم بتقديم المزيد من الخدمات المصرفية الرقمية وحلول الدفع المتطورة والأكثر أماناً».

وتمكن خدمة الوطني للدفع السريع العملاء من إرسال طلب استلام الأموال من أي حساب مصرفي في بنك الكويت الوطني أو أية حسابات أخرى من البنوك المحلية وذلك بشكل سهل وسريع، حيث يمكن إرسال رابط الدفع عبر رقم الواتساب الخاص بالشخص المرسل، بالإضافة إلى البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف النقال (للرسائل النصية القصيرة) لاستلام الأموال بأمان على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

كذلك تمثل خدمة المدفوعات الإلكترونية المتوفرة على برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل طريقة سهلة وسريعة للحصول على مجموعة متنوعة من الخدمات المتطورة التي تمكن العملاء من التسوّق والدفع إلكترونيا بكل راحة في أي وقت، حيث بالإمكان تسديد الفواتير التالية: الاتصالات، iTunes، Google Play، Amazon، Apple Music، Skype و Spotify.

مساهمو «الصناعات الوطنية» يقرون توزيع 3.5 ملايين دينار أرباحاً نقدية

أقرت عمومية شركة الصناعات الوطنية في اجتماعها الذي انعقد أمس الأربعاء، توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيعات الأرباح عن العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، إن العمومية أقرت توصية المجلس بتوزيع 10 بالمائة أرباحاً نقدية عن عام 2019 بواقع 10 فلوس للسهم وبقيمة إجمالية تُقدر بنحو 3.5 ملايين دينار. وأوضحت الشركة أن الأرباح تستحق للمساهمين المقيدين بالسجلات كما في تاريخ الاستحقاق في 2 يوليو 2020، على ان يتم توزيع الأرباح بتاريخ 8 من ذات الشهر. كانت أرباح الصناعات الوطنية ارتفعت في العام الماضي بنسبة 8.1 بالمائة إلى 4.29 ملايين دينار، مقارنة بـ3.97 مليون دينار أرباح عام 2018.